

مسلسل "محمد علي رود".. وكفاح الآباء والأجداد (2-2)

• بالأمس أشرنا في وقفتنا إلى أنه منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي شهد "محمد علي رود" أو شارع محمد علي صولات وجولات التجار الكويتيين والخليجيين وانطلاقهم فيه ومنه إلى باقي المدن والمراكز التجارية الهندية والموانئ الخليجية وبعض الموانئ الأفريقية، وظل وجودهم وحضورهم فيه قوياً بارزاً نافذاً إلى أن أخذ في الانحسار تدريجياً مع نهاية الخمسينات أو بداية الستينات بعد أن بدأت ثمرات النفط الكويتي تتساقط بشكل ملموس على المجتمع الكويتي في بداية الخمسينات؛ حيث كانت أول شحنة منه قد تم تصديرها في العام 1946، كما إن الكويت قد نالت استقلالها في العام 1961؛ فبدأت الطيور تعود إلى أوكارها للمساهمة في بناء الدولة المستقلة الفتية، ودعم اقتصادها مسلحين بالخبرة التي اكتسبوها في الهند وفي شارع محمد علي بالتحديد.

• وقد وصلت إلى بومباي في النصف الثاني من العام 1969، وكنت أقيم في السكن الجامعي الذي يبعد أمتاراً عن "محمد علي رود"، ومنذ وصولي وخلال الأربع سنوات اللاحقة أصبحت أتجول يوميًا في هذا الشارع العريق الذي ظل التاريخ يعبر من خلال أروقته وعلى أرفصته لأكثر من 250 عامًا منذ أن بناه الإنجليز في الأساس ليكون "شانزاليه" بومباي، محاظاً على جانبه مبان تجارية وسكنية جميلة باهرة أخذت معاول السنين وأيدي الإهمال تمتد وتسوط عليها لتتلاشى رونقها وروعة تصاميمها المعمارية الهندسية الممتزجة بين التصاميم المغولية الهندية ذات الطابع الإسلامي، وتصاميم "طرز الديكو" الفرنسي، وفي المعمار الكلاسيكي والقوطي المُجدّدين اللذين زحرت بهما شوارع باريس وروما في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

• ويقع شارع محمد علي في قلب مدينة مومباي العاصمة الاقتصادية للهند، في منطقة يقطن أغلبها سكان من الهنود المسلمين الذين بنوا حولها عددا من الجوامع والمساجد الكبيرة بتصاميم هندسية تضاهي تصاميم مبانيه؛ منها مسجد المنارة ومسجد زكريا وغيرهما، وتتفرع منه العديد من الأزقة والطرق من أشهرها

"عبدالرحمن ستريت" الذي سمي باسم التاجر النجدي عبدالرحمن المنيع من بلدة "شقرا" الذي عرف بتجارته للخيل العربية الأصيلة.

• وكأي إنسان خليجي فإنني كنت أحس بالزهو وأنا أتجول في شارع محمد علي لأكتشف كل يوم المزيد من نفحات الماضي وبقايا تراث التجار الكويتيين والخليجيين، وما تبقى من مآثرهم وآثارهم، وقد كانت أنفاسهم وأصداء أصواتهم ورنين فجاجين القهوة العربية التي كانوا يحتسونها ما تزال تتردد في مقاهي ومطاعم وزوايا ومتاجر ذلك الشارع.

• وقبل أن أدخل في شارع محمد علي كنت أعبر سوق بومباي المركزي الذي بناه آرثر كروفورد أول رئيس بلدية للمدينة فسمي "كروفورد ماركت" لأرى أمامي مجمع "سيتارام" الشهير الذي يقع بالقرب من مكاتب الحاج محمد علي زينل علي رضا الذي كان عميد الجالية العربية في الهند، ومجمع "سيتارام" يتكون من عدد من العمارات التي كانت تضم مكاتب تجار كويتيين وسعوديين، وقد كنت أزور المرحوم أحمد القاضي (أبو خالد) في مكتبه في هذا المجمع الذي كان يزاول منه التجارة تحت اسم "شركة حمد العلي القاضي".

• كان شارع محمد علي أو "محمد علي رود" يعج بالحركة والصخب والضجيج على مدار الساعة، وكان يضم المتاجر والمكاتب القديمة للتجار الكويتيين والخليجيين الذين لم يبق منهم إلا القليل ممن لم يتمكنوا من تصفية أعمالهم أو التغلب على ارتباطاتهم الوثيقة بهذه المدينة. فمن البيوتات أو الأسماء أو العناوين الكويتية اللامعة لم يبق إلا نقر قليل كان أبرزهم بيت "العيسى" وعميد أبو فيصل؛ الحاج عيسى العيسى القناعي أو الجناعي، الذي عندما كنت في بومباي كان ما يزال يمارس التجارة منذ العام 1946 من مكتبه رقم 102 الواقع في وسط شارع محمد علي تحت الاسم التجاري "مكتب حسين بن عيسى وإخوانه".

• وقد كان مكتباً واسعاً على شكل قاعة كبيرة مستطيلة مفتوحة، يجلس في مقدمتها أبو فيصل على طاولته الخشبية القديمة، وأمامه عدد من الكراسي لجلوس زواره وضيوفه

وزيائه وعملائه، وقد أغلق نهاية القاعة التي كانت تستخدم في السابق كمضيف لإقامة زوار بومباي من عملاء الشركة من الكويتيين وغيرهم من الخليجيين.

• كان أبو فيصل؛ عيسى الجناعي إنسانا وقورا رزينا ودودا، يحبه كل من يتعرف عليه ويتعامل معه، ورأيته كريم نفس سخيا يحب الخير، دمث الأخلاق والمعشر، ورجل أعمال صادقا أميناً يحترمه ويحله ويثق به الجميع، وينتمي إلى جماعة أو عائلة "القناعات" التي هي من أكثر الأسر الكويتية شهرة، وكان يعلق خلفه صورة كبيرة لوالده المثقف وأحد أعلام التنوير في الكويت العلامة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مؤسس مدرسة المباركية النظامية في الكويت في العام 1912.

• وأثناء إقامتي في بومباي، وبعد أن تعرفت عليه، كنت أحرص بين الحين والآخر على التردد على مكتبه ولقائه لتأدية واجب التحية والسلام، والاستفادة مما يدور ويقال في هذا المكتب القريب في روحه من الديوانيات الكويتية، ولتناول التمر والقهوة العربية والاستماع إلى توجيهاته ونصائحه وذكرياته، وإلى مساجلات ومساومات التجار الهنود الذين كانوا يتعاملون معه، و إلى حكايات وأحاديث التجار الكويتيين الذين كانوا يزورونه لإنجاز الصفقات التجارية، وإلى ردوده على المكالمات الهاتفية التي كانت تردده من الكويت، وإلى فحوى الرسائل التي تصله ويناقشها بشكل مفتوح مع مساعديه من الهنود، وكنت انبهر واستمتع عندما كنت اسمعه يتحدث الهندية بطلاقة وبلكنة كويتية جميلة.

• في مكتب عيسى الجناعي ومكتب أحمد القاضي وفي المدرسة العربية وفي شارع محمد علي ومقاهيه كانت ذاكرة الناس، في نهاية الستينات وبداية السبعينات، ما زالت رطبة طرية مشبعة بصور وذكريات الماضي القريب، فسمعت الكثير من القصص الحقيقية، وسمعت عن الكثير من الأحداث التي كانت تقع في ذلك الشارع للتجار الخليجيين وبين بعضهم بعضاً، كانت بعض القصص المتعلقة ببيع اللؤلؤ وتهريب الذهب أقرب بل أغرب من الخيال.

• وسمعت أسماء رنانة ظلت تتردد على ألسن

الناس، والتقيت بعدد منها، أسماء عوائل وبيوتات تجارية خليجية معروفة كانت لها سمعة ومكانة مرموقة ساطعة في الساحات والميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ضفتي البحر العربي؛ مثل الإبراهيم والقناعي والشايح والصقر والعبدالرزاق والمرزوق والصانع والساير والغانم والخرافي والهارون والمشاري والمطيري والثنيان والشاهين والفليح والخالد والحيمي والجناس.

ومن المملكة العربية السعودية وباقي الدول الخليجية عوائل القاضي والبسام والقصيبي وزينل والفوزان والفضل والزياني وفخرو وكانو والمناعي ومطر والعيض والمدبغ والمدفع والبستكي والمنديل ومصطفى بن عبداللطيف ولوتاه والنابودة والماجد وآل ثاني والسلطان والهجرس، وعشرات غيرهم لا تستطع ذاكرتي الآن استرجاع اسمائهم بعد مرور نصف قرن على تلك الأيام،

• وما يزال مبنى القنصلية الكويتية في بومباي، الذي تم افتتاحه بعد استقلال الكويت، يضم قسماً خاصاً بـ"المدرسة العربية" التي استستها دولة الكويت بأمر من أميرها المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ عبدالله سالم الصباح؛ لتدريس اللغة العربية لأبناء السلك القنصلي العربي والجالية العربية في بومباي. وفي مساء كل يوم وحتى منتصف السبعينات كان هذا المكان يتحول إلى مركز يلتقي فيه من تبقى في بومباي من التجار الخليجيين والعرب لشرب القهوة وقراءة الصحف العربية وتبادل الأحاديث واسترجاع الذكريات الجميلة، إلا أنه مع كر الأيام وفرها وإقبال الليالي وإدبارها أخذت ذاكرة هذا النفر القليل في الاضمحلال والضمور، وأعمارهم في التقدم زحفاً نحو القدر المحتوم، فصار عددهم يتناقص يوماً بعد يوم إلى أن اختارهم الله واحد تلو الآخر إلى جواره الوارف الظل الكريم.

• فرحمهم الله جميعاً، وشكراً لمخرجي ومنتجي ومنفذي مسلسل "محمد علي رود"، هذا العمل الفني الرائع الذي أحيا الذاكرة وانعش الوجدان، ونتطلع إلى المزيد من مثل هذه الأعمال الفنية الهادفة.

تحويل إجراءات 19 خدمة بلدية إلى إلكترونية

الأشغال: تسهيل خدمات الأفراد والشركات وتسريع الإجراءات

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

كشف وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف عن تحويل 19 خدمة بلدية إلى خدمات إلكترونية بعد أن كان يتطلب من المراجعين الحضور شخصياً لمراكز خدمة العملاء التابعة لأمانة العاصمة والبلديات الثلاث لإتمام هذه الخدمات، وجاء ذلك في إطار سعي الوزارة لخدمة المواطنين والمقيمين والمستثمرين في مملكة البحرين وتسهيل إجراءات التقديم للخدمات البلدية.

وأوضح أن "التحوّل الإلكتروني يُعد مشروعاً استراتيجياً يتماشى مع رؤية مملكة البحرين 2030 وبرنامج عمل الحكومة 2019-2022، كما يتوافق تماماً مع توجهات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية".

وأضاف "هذه الخطوة قللت من حاجة حضور المراجعين إلى المكاتب الأمامية للبلدية، إذ أصبح بإمكانهم استخدام موقع الوزارة الإلكتروني لتقديم المعاملات والوثائق اللازمة، إضافة إلى متابعة طلباتهم إلكترونياً ومعرفة ما إذا تم قبول طلباتهم أو رفضها، إضافة إلى إمكانية المراجعة في حالة الرفض".

وأوضح خلف أن الفريق المختص في الوزارة ممثل في إدارة نظم المعلومات

قام بإتاحة أكبر عدد من الخدمات عن طريق المنصة الإلكترونية والتي تضم حالياً 19 خدمة بلدية جرى تنفيذها على عدة مراحل.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى لتحويل الخدمات إلكترونياً انطلقت في بداية شهر مارس 2020م، إذ تم تحويل خدمتي إفادة السكن وفتح الحساب البلدي إلى خدمات إلكترونية حيث يستفيد من خدمتي عدد كبير من المراجعين وكان يتطلب منهم سابقاً الحضور شخصياً لمركز العملاء.

وذكر خلف أن في المرحلة الثانية تم تحويل خدمة شاشة الدخول الموحدة، في حين تم الإعلان في المرحلة الثالثة عن الدفع الإلكتروني المباشر واسترجاع مبالغ التأمين، مشيراً إلى أن الوزارة قد توقفت عن استلام أية مبالغ نقدية بالطريقة اليدوية نظير المعاملات أو الرسوم البلدية بدءاً من (15 إبريل 2020م)، إذا إنّ الوزارة تستلم حالياً الرسوم البلدية عن طريق منصة الدفع (سداد) أو الدفع الإلكتروني باستخدام الإنترنت، وهذا ما يسهل على المراجعين إجراءات الدفع.

أما في المرحلة الرابعة فقال "تم إتاحة عدد من الخدمات الإلكترونية ومنها

خدمة إتمام البناء وتوصيل التيار الكهربائي، ورخصة الترميم، ورخصة بناء جديد لأقل من 50 متراً مربعاً، إضافة إلى إتاحة خدمة رخصة الهدم، والهدم لأقل من 50 متراً مربعاً والتحوط والحفريات".

أما في المرحلة الخامسة فقد أوضح الوزير خلف أنه "تم تحويل خدمة تسجيل عنوان، طلب لوحة عنوان، خدمة أشغالات الطرق، غلق حساب بلدي، تحديث بيانات حساب بلدي، خدمة بيع الزوايا، وخدمة الاستيراد والتصدير الزراعي إلى خدمات إلكترونية".

من جانبه، قال وكيل شؤون البلديات بوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة "عملنا على إعادة هندسة الإجراءات للعديد من الخدمات التي تقدمها الوزارة وذلك بهدف تسهيل خدمات الأفراد والشركات وتسريع الإجراءات، إضافة إلى إنشاء إطار عمل معماري للمنصة المستقبلية الخاصة بخدمات الوزارة".

وأضاف "كما قمنا في الإعداد والتجهيز للمرحلة الثانية من مشوار التحوّل الرقمي حيث ستتضمن هذه المرحلة تنفيذ مخرجات المرحلة الأولى من التصميم التي تمت خلال عام 2019م



والتي سيتم استضافتها على الحوسبة السحابية وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي مما سينعكس إيجابياً على جودة تقديم الخدمات من خلال تطبيق أحدث التقنيات في مجال التكنولوجيا وأفضل الممارسات في المنطقة والعالم.

وأكد إن "تحويل العديد من الخدمات البلدية إلى خدمات إلكترونية ما هو إلا بهدف تسهيل الإجراءات على المواطنين والمقيمين والمستثمرين في مملكة البحرين، كما أن سعي الوزارة في تحويل هذه الخدمات يأتي مع التطور التقني الذي يشهده العالم حالياً في مجال تحويل الخدمات لتكون إلكترونية بعد أن كانت يدوية".

وأضاف أن تحويل الخدمات البلدية والتي كانت تعتمد على الإجراءات اليدوية إلى خدمات إلكترونية ساهم في تسهيل الإجراءات على المراجعين، إضافة إلى سرعة إنجاز المعاملة ومتابعتها إلكترونياً في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى مراجعة مركز خدمة العملاء".

وتابع إن توفير الخدمات البلدية إلكترونياً سواء عبر الموقع الإلكتروني أو عبر الأجهزة الذكية والأجهزة اللوحية يتيح للمستخدمين إمكانية الدخول إلى تطبيقات البلديات من أي مكان وفي أي وقت، مما يؤدي إلى خفض التكلفة التشغيلية من خلال اعتماد آليات عمل مبسطة تحتاج إلى عدد أقل من المشغلين بالإضافة إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات".

اشترك و احصل على فرصة الفوز بقسيمة تسوق بقيمة 50 دينار بومباي

شروط المسابقة:

- المشاركة فقط في حساب صحيفة البلاد علم إنستجرام @albiladnews
- لفرصة الفوز اعمل فوله لحساب الانستجرام أسواق ميديوي و جريدة البلاد @albiladnews - @midwaysupermarket
- تقبل اجابة واحدة فقط لكل مشارك وتلغف مشاركة من يكتب أكثر من اجابة
- أن تكون الحسابات المشاركة حقيقية ونشطة.
- سيتم إيقاف المسابقة من دون اشعار مسبق.
- سيتم تحديد الفائز بالسحب العشوائية.
- لا يحق لموظفي أسواق ميديوي / جريدة البلاد الاشتراك في المسابقة

سؤال اليوم: 11 مسابقة أسواق ميديوي و جريدة البلاد

ففي أي منطقة لا يوجد أسواق ميديوي؟

البسيتين 2 عراد 1

تابعونا على